الازمة الجزائرية والاتحاد الاوروبي :
المواقف الاوروبية تجاه الجزائر ليست واحدة وعائق التطبيع انعدام الامن

القدس العربي- 13 نيسان (أبريل) 1999

د. أنطوان بصبوص
مدير مرصد الدول العربية في باريس

على مقربة نصف ساعة بطريق الجو من سواحل أوروبا الجنوبية يتواصل النزاع الاهلي في الجزائر للسنة السابعة على التوالي حاصداً ما لا يقل عن 80 ألف قتيل. وإذا كان المؤكد أن الحركة الاسلامية فقدت حظوظها بالسيطرة عسكرياً على الحكم – بعد إعلان الجيش الاسلامي للانقاذ هدنته في أيلول 1997 وبعد التهميش المطلق للجماعة الاسلامية المسلحة – فإنه من المستبعد أن يستتب الامن بشكل مرض وسريع نظراً لقدرة الجماعة الاسلامية على استقطاب اليائسين من النظام وضمهم الى صفوفها.
إن اقتصاداً قائماً على تصدير سلعة واحدة يبقى أسير سعر هذه السلعة في الاسواق العالمية, فاقتصاد الجزائر هو رهينة أسعار النفط والغاز وبحد أقل أسير نسبة هبوط الامطار السنوية, لذلك نجد أن قاعدة النظام التاريخية المتمثلة بالطبقة الوسطى تتعرض لمصاعب حياتية شتى, فليس بالامكان تقليص الحريات وتحجيم القدرة الشرائية في آن من دون استفزاز الرأي العام.
إن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, وهو هيئة رسمية, يلقي الضوء على تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب بشكل مقلق وخطير, اذ انخفض الانتاج الصناعي وازداد عدد العاطلين عن العمل وتدهورت حالة الاسكان في البلاد التي تعاني من نقص في عدد الوحدات السكنية تقدره الحكومة بنحو 1.2 مليون مسكن.
وبالرغم من زيادة تصدير المحروقات فإن هبوط أسعارها حرم الجزائر من عائدات مهمة في حين أن اعتمادها برنامج الاصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي أعطى نتائج مشجعة وإن كانت آثارها الاجتماعية مؤلمة على المدى القصير.

مصالح الاتحاد الاوروبي في الجزائر

من البديهي القول بأن الاستقرار الداخلي للجزائر وتقدمها الاقتصادي ووصولها الى الديمقراطية ودولة القانون تشكل المصلحة الاساسية للاتحاد, وهناك فارق بين دول شمال الاتحاد وجنوبه, فالاولى تبدو أكثر تشدداً من الثانية في ما يتعلق بحقوق الانسان في الجزائر لأن دول الجنوب تستضيف عدداً كبيراً من المهاجرين الجزائريين وتخشى الاعمال الارهابية التي قد يبقى الآمرون بها مجهولي الهوية, ومصلحة أوروبا أيضاً تكمن في الاستقرار الجزائري وتتخوف من الاضطرابات التي تقذف بمزيد من المهاجرين الى أراضيها.
ويبدو أن دول الاتحاد غير مستاءة من عدم وصول الاسلاميين الى السلطة رغم انتصارهم في الانتخابات البلدية لسنة 1990 والتشريعية في السنة التالية, وفي ذلك مفارقة قد تجد تفسيرها في موقف الاسلاميين , شديد الحركية, والداعم لبغداد يوم اجتياح الكويت, فبعض العواصم الاوروبية فضلت مصالحها الذاتية, مضحية بمسألة تقدم الديمقراطية الناشئة في المجتمع الجزائري, فوقفت مكتوفة الايدي أمام تحرك العسكريين الشبيه بالانقلاب لأنها فضلت التعاطي مع أناس تعرفهم على مغامرين تجهلهم, واعتقدت بذلك أنها تنأى بنفسها عن الارهاب الجزائري وتحول دون امتداده الى القارة الاوروبية.

من جهة أخرى, دانت المنظمات غير الحكومية على حد سواء, تجاوزات السلطة القمعية وجرائم الاسلاميين, واصطدم بعض المثقفين مع بعضهم الآخر حول هوية المسؤول عن المجازر وفقدوا برودة أعصابهم, وبالرغم من الرفض الظاهر لتحركات هذه المنظمات من قبل الجزائر فقد تبين لاحقاً أنها تأخذ مواقفها بعين الاعتبار, هذا ما ظهر جلياً بالنسبة لملف المفقودين.
لكن الاتحاد الاوروبي مكبل الموقف بسبب غياب سياسة دفاعية وخارجية تجعله فاعلاً, وهذا ما شهدناه طويلاً في أزمات الشرق الاوسط والبلقان, أضف الى ذلك أن الدول التي تشكل هذا الاتحاد تتنافس في ما بينها لكسب السوق الجزائري, وهناك أيضاً منافسة أخرى بين هذه الدول والولايات المتحدة الاميركية التي أدخلتها الجزائر في السباق لكي توازن القوة الاوروبية, لكن واشنطن تبني استراتيجيتها على أساس دول شمال أفريقيا كلها بحيث يتيح لها ذلك أفضل استغلال لثرواتها الطبيعية ويدفعها الى التعاون السياسي في ما بينها انطلاقاً من النشاط التجاري, وهذه النظرة تفسر التزام جيمس بيكر بإيجاد حل للصحراء الغربية بتكليف من الامم المتحدة.
إن الشراكة التي يقترحها الاتحاد الاوروبي على الجزائر والمغرب وتونس هي اقتصادية بالدرجة الاولى مقرونة بواجب احترام حقوق الانسان, لكن لا يخفى على أي مراقب صعوبة تقريب أنظمة دول المغرب العربي في ما بينها, فعلاقاتها مشوبة بالحذر, وتجارتها البينية لا تتجاوز ال6% من تبادلاتها الخارجية, الا أن العنصر المقرب بين الجزائر والمغرب كان بناء أنبوب الغاز الذي اجتاز المغرب انطلاقاً من الجزائر لتغذية اسبانيا ومعها جنوب القارة الاوروبية.

ما تتمناه الجزائر من أوروبا

إن الجزائر تواقة لاعتراف دبلوماسي يؤكد شرعية حكمها على الساحة الدولية, فالرئيس زروال الذي قام بزيارات مختلفة الى دولة عربية وآسيوية لم يزر أي عاصمة أوروبية باستثناء جنيف للاستشفاء, والجزائر تواقة أيضاً الى عودة التمثيل الدبلوماسي الاوروبي بقوة اليها بعدما غادرها البلوماسيون بكثافة في خضم الاعمال الارهابية سنة 1994.
وعلى الصعيد الاقتصادي ترفض الجزائر المقاربة الاوروبية للشراكة وتطالب بأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار وأن يتم التعامل معها على ذات الاسس التي تعاطت أوروبا بموجبها مع دول أوروبا الشرقية السابقة, وذلك لتجنيب الجزائر خسارة سنوية مقدارها نحو مليار دولار حسب قول الوزير المنتدب المكلف بالتعاون والشؤون الاوروبية.
وتتمنى الجزائر تعاوناً اقتصادياً مكثفاً ودعماً مالياً من الهيئات الدولية وخاصة زيادة حجم الاستثمارات ونقل التكنولوجيا مما يساهم في إعداد الجزائر للدخول في الشراكة على أسس متكافئة, وما تتمناه الجزائر أيضاً هو أن يلتزم الاتحاد بمحاربة الارهاب وتفكيك القاعدة الايديولوجية للجماعة الاسلامية المسلحة في أوروبا ونبذ السؤال الذي يطرحه بعض المثقفين :"من يقتل من في الجزائر؟".

وعلى هذا الصعيد، يمكن القول أن التعاون بين عدالة وشرطة الدول الاوروبية لم تبصر النور بشكل جدي الا بمناسبة المباراة العالمية لكرة القدم التي استضافتها فرنسا, منتصف السنة الماضية, وقد استفادت الجزائر من تنشيط التحرك الانكلوسكسوني ضد الارهاب بعد تفجير سفارتين للولايات المتحدة في القارة الافريقية, الصيف الماضي, فقد ترك هذان التفجيران أثراً كبيراً فاق ما سبقه من أعمال إرهابية. أخيراً تطالب الجزائر بأن يتمتع مواطنوها بحرية التحرك, بين ضفتي المتوسط مما يستوجب رفع العوائق الاوروبية في ما يخص منح تأشيرات الدخول.
فلقد تبين للرئيس زروال أن متوسط مدة الانتظار الواجبة بعد ايداع طلب الحصول على تأشيرة بلغت سبعة أشهر ونصف الشهر, لأن معظم السفارات الاوروبية في الجزائر خفضت عدد موظفيها, أضف إلى ذلك أن الجزائر مستاءة من غياب شركات الطيران الاوروبية عن مطاراتها منذ نهاية 1994.

إن النظام الجزائر الحالي المنبثق من انقلاب سنة 1992 أنشأ "مؤسسات ديمقراطية جديدة", تعطي مبدئياً الكلمة الفصل للناخبين, لكن شكوكاً مشروعة تنتاب المراقبين حول سماح النظام القائم بوصول حكم بديل لا يكون امتداداً له, وباستطاعة الاتحاد الاوروبي تشجيع النظام الجزائري على احترام مواقفه المعلنة والامتناع عن ممارسة أي تزوير لارادة الناخبين وعلى أن يسمح بالتداول على السلطة عبر صناديق الاقتراع وأن يحترم القانون وحقوق الانسان. لكن دول الاتحاد لا تقف صفاً واحداً متماسكاً تجاه الجزائر, والعائق الاساسي دون تطبيع العلاقات يبقى انعدام الامن الذي يخيف المستثمرين والعائق الآخر هو غياب الشفافية بحيث أن الممسكين الحقيقيين للسلطة لا يظهرون الى الواجهة. وهناك تخوف أوروبي من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية بسبب انهيار أسعار المحروقات وأعياء الشعب بفعل امتداده الحرب الاهلية, وهذا ما يدفع بعض الديماغوجيين في الجزائر لطلب وقف تطبيق الاصلاحات التي حض عليها صندوق النقد.
وما يتمناه الجميع هو أن تتم الانتخابات الرئاسية بشفافية مطلقة ونزاهة تامة بحيث تعود مقدرات الامور للشخص الذي اختاره الشعب, فرئيس الجزائر المقبل يجب أن يتمتع بمصداقية داخلية وخارجية حقيقية لمواجهة المصاعب التي تعاني منها البلاد, ولكي يستطيع الامساك بالسلطة بدل أن تكون متجاذبة بين مختلف قطاعات الجيش, مما يشل قدرة رئيس الجمهورية على التحرك, كما حصل للرئيس زروال الامر الذي دفعه الى الاستقالة.

(ملخص لدراسة ينشرها التقرير السنوي: Conflict Prevention Network التابع للاتحاد الاوروبي)

Retour